

Distr.
GENERAL

TD/B/50/11
30 September 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخمسون

جنيف، ٦-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

تقرير اجتماع الشخصيات البارزة بشأن قضايا السلع الأساسية

المعقود في قصر الأمم،

جنيف، ٢٢-٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

المحتويات

الصفحة	الفصل
٢	مقدمة
٣	أولاً - التوصيات
١٢	ثانياً - ملخص المناقشات
	المرفق
١٧	قائمة المشاركين

مقدمة

١- بحثت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والخمسين قضايا السلع الأساسية في إطار البند ٨٤(ب) من جدول الأعمال المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: السلع الأساسية". وكان معروضا على الجمعية العامة وثيقة أعدتها أمانة الأونكتاد، رقمها A/57/381 وعنوانها "الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية: مذكرة من الأمين العام".

٢- وعقب بحث هذا البند، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٣٦/٥٧ الذي ينص في الفقرة ١١ منه على أن الجمعية العامة "تدعو الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى القيام في حدود موارد الميزانية الموجودة، على أن تستكمل من التبرعات حسب الاقتضاء، بتعيين شخصيات مستقلة بارزة لدراسة القضايا ذات الصلة بالسلع الأساسية بما فيها تقلبات أسعار السلع الأساسية وهبوط معدلات التبادل التجاري وأثر ذلك على الجهود الإنمائية للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، وإلى تقديم تقرير عن ذلك ينظر فيه مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية، وتنظر الجمعية العامة فيه لاحقا في دورتها الثامنة والخمسين". ولأغراض هذا النشاط، استكملت موارد ميزانية الأونكتاد بتبرع يبلغ ٢٠٠ ١٠ دولار قدمته حكومة إيطاليا.

٣- واجتمعت الشخصيات البارزة المعيّنة (التي ترد أسماؤها في المرفق) في ٢٢ و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في قصر الأمم بجنيف. وافتتح الاجتماع الأمين العام للأونكتاد وترأسه نائب الأمين العام للأونكتاد ومدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية. وأعدت الأمانة تسع مذكرات وجيزة تتضمن معلومات أساسية عن القضايا المتوقعة أن تتناولها الشخصيات البارزة. وقد وضعت هذه المذكرات رهن إشارة مجلس التجارة والتنمية بنسختها الأصلية الإنكليزية غير المنقحة.

٤- ووافقت الشخصيات البارزة على طائفة من التوصيات التي ترد في الجزء الثاني، استنادا إلى المناقشات التي جرت بين تلك الشخصيات، والتي أوجزت في الجزء الثالث.

أولاً - التوصيات

٥- إننا نعتقد أن هناك مجموعة كبيرة من الإجراءات التي تستطيع تحسين الظروف في أسواق السلع الأساسية والتي يمكنها المساعدة في التخفيف من حدة الفقر الذي يعانيه العديد من منتجي السلع الأساسية، بما في ذلك بواسطة نظم أفضل لإدارة المحاصيل. وقد قسمنا هذه المقترحات إلى مقترحات قصيرة الأجل، تشمل تدابير عاجلة وفورية، رداً على الأزمات الحادة، تتيح تحقيق نتائج فورية ملموسة؛ ومقترحات متوسطة الأجل تشمل تحولاً في السياسات والمقترحات يمكن إحداثه بسرعة عالية؛ ومقترحات طويلة الأجل ينبغي الشروع في مناقشتها الآن لكن تنفيذها قد يستغرق بعض الوقت. ومن بين التوصيات الواردة أدناه، نود توجيه الانتباه بوجه خاص إلى مقترحاتنا في المجالات التالية التي نوليها أولوية عليا:

- تعزيز سبل النفاذ إلى أسواق السلع الأساسية التي توليها البلدان النامية أهمية محورية، على قدم المساواة وعلى نحو يمكن التنبؤ به (التوصية ١)؛
- معالجة مشاكل العرض المفرط للعديد من السلع الأساسية (التوصيتان ٢ و ٧)؛
- وضع خطط للتمويل التعويضي سهلة الاستخدام وعملية (التوصية ٤)؛
- تعزيز القدرات والمؤسسات (التوصيتان ٨ و ٩)؛
- استكشاف إمكانات إنشاء صندوق دولي جديد لتنويع الصادرات (التوصية ١٥).

ألف - التوصيات القصيرة الأجل

١- مفاوضات منظمة التجارة العالمية

٦- إننا نلاحظ بقلق عجز أعضاء منظمة التجارة العالمية عن التوصل إلى اتفاق في المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانون. وعلينا أن نحز تقدماً عاجلاً في جملة من القضايا مثل إزالة الحواجز التي تحول دون نفاذ ودخول صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية إلى الأسواق (مثل تدرج التعريفات الجمركية)، والمشاكل المتعلقة بتدابير صحة الإنسان والنبات، والحواجز التقنية أمام التجارة، وقواعد المنشأ. إن البلدان النامية هي اليوم ضحية للسياسات التي تنتهجها البلدان المتقدمة في مجال معونات الدعم، ومن ثم سيؤثر التأخير المحتمل في تحرير التجارة الدولية في هذا المجال تأثيراً سلبياً على نموها الاقتصادي. وسيكون الضرر أشد على منتجي العديد من السلع الأساسية الزراعية التي تواجه منافسة غير مشروعة يمارسها مزارعو البلدان المتقدمة. لذا، فإننا ندعو إلى استئناف المفاوضات التجارية سريعاً لأنها توفر أفضل فرصة لمعالجة هذه القضايا.

٧- وفي غضون ذلك، تبرز الحاجة إلى اتخاذ إجراءات لتعويض مزارعي البلدان النامية عن الخسائر التي يتكبدها نتيجة السياسات التي تتبعها البلدان المتقدمة حالياً. وتمشياً مع المقترح الذي قدمته أربعة بلدان أفريقية في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانكون، فإننا ندعو إلى التخلي في أقرب الآجال عن إعانات الدعم التي تقدم في البلدان المتقدمة للقطن، كما ندعو إلى تعويض العائدات التي فاتت كسبها بسبب ما تتلقاه إمدادات القطن من دعم. وندعو المجتمع الدولي إلى إعطاء الأولوية للبحث في الإجراءات العملية لآلية التعويض هذه والعمل مع المنظمات المتخصصة مثل الأونكتاد. كما ندعو إلى إنعام النظر في مدى ملائمة توسيع نطاق نموذج "مبادرة القطن" ليشمل سلعاً أساسية أخرى ذات صلة.

٨- وربما أفضى دعم المنتجات الزراعية في بلدان أخرى إلى الإضرار بإنتاج السلع الأساسية في بلد نام إن هو أدى إلى استيراد هذا البلد سلعاً أساسية مدعومة مما يقيد إنتاج مزارعيه ويعوق إمكانات التوسع والتنويع. ومن الأهمية بمكان وضع آلية خاصة تسمح للبلدان النامية المتضررة بتأمين نفسها من تلك الواردات.

٢- البن

٩- إننا نلاحظ بجزع الفقر المدقع الذي حشر فيه ٢٥ مليون مزارع وعامل بسبب التديني الشديد في الأسعار. وعليه، فإننا ندعو إلى اتخاذ تدابير طارئة فورية وحاسمة. ونقترح أن تنظر منظمة البن الدولية في إمكانية فرض ضريبة على الصادرات مستعملة عائدات تلك الضرائب في المساعدة على التخفيف من حدة الفقر المتأني من تديني أسعار البن. ونحث كلاً من البلدان المنتجة والمستهلكة وكذا المنظمات الدولية المعنية على دعم هذا البرنامج وما يقترن به من إجراءات تتخذها منظمة البن الدولية. وتشمل تلك الإجراءات، من جهة العرض، تدابير تحسين النوعية، وتعزيز التنويع، ورصد الإنتاج؛ ومن جهة الطلب، النهوض بالاستهلاك.

٣- تخفيف عبء الدين

١٠- تموّل خدمة الدين والنفقات المتصلة بالتسديد للعديد من البلدان النامية بواسطة العائدات المتأنيّة من صادرات السلع الأساسية. بيد أن الأسعار التي تصدر بها هذه السلع تتحدد خارج البلد وربما انخفضت انخفاضاً شديداً دون أن يكون البلد المعني مسؤولاً عن ذلك، مما يفضي إلى ضيق مالي حاد. وتشهد العديد من البلدان النامية اليوم وضعاً لا يسمح لها بخدمة ديونها بسبب اجتماع تديني أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات النفطية. وينبغي في أقرب وقت ممكن استحداث آليات قادرة على تكييف جهود تخفيف عبء الدين تكييفاً أفضل مع احتياجات البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

١١ - وفي الأجل المتوسط، ينبغي استكشاف آليات أخرى وإنشاؤها لاتباع طريقة أكثر منهجية في معالجة العلاقة بين المشاكل التي تعانيها البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية وتدابير تخفيف عبء الدين. وندعو الأونكتاد وغيره من الوكالات إلى إجراء المزيد من الدراسات في تلك المجالات.

باء - التوصيات المتوسطة الأجل

٤ - التمويل التعويضي

١٢ - يستطيع التمويل التعويضي أن يؤدي دوراً مهماً في تخفيف البلدان النامية أسوأ آثار تقلبات الأسعار الدولية؛ وفي الحقيقة، الحد من تلك التقلبات. وليكون ذلك التمويل فعالاً، يجب أن يلبي الشروط التالية:

- التنفيذ على أساس آليات قَبْلِيَّة عوضاً عن آليات بَعْدِيَّة (أي الربط بشكل واضح بين عمليات السداد الآلية وبين أحداث بعينها)؛
 - تيسير الوصول من حيث المتطلبات التقنية؛
 - عدم فرض شروط للحصول على التمويل - ويكفي لذلك ألا تقع على عاتق البلد نفسه أية مسؤولية واضحة عن الخسارة المحددة المتعلقة بالسلعة الأساسية التي تكبدها؛
 - تطبيق آلية لتحويل التمويل التعويضي مباشرة إلى المنتجين والمستهلكين الفعليين؛
- ١٣ - إن وسائل وآليات هذا التمويل موجودة، وينبغي تكييف الخطط القائمة تبعاً ووضعها موضع التنفيذ.

٥ - رسم السياسات وتنفيذها

١٤ - إن العلاقة القائمة بين تنمية قطاع السلع الأساسية والفقر لا تقبل الجدل، ولا بد للحكومات من أن تكون لها القدرة على معالجة هذه القضايا في رسمها وتنفيذها للسياسات وفي المفاوضات الدولية. وينبغي تمكين الحكومات من أن تعالج بشكل ملائم في سياساتها العلاقات القائمة بين جوانب تجارة السلع الأساسية على الصعيد الدولي والتنمية الوطنية. ويحسن أن تنظر البلدان المعنية في استحداث عمليات ومؤسسات ملائمة تُشرك جميع أصحاب المصلحة في معالجة تلك القضايا بفعالية في إطار استراتيجية للسلع الأساسية و/أو استراتيجية للتنمية الريفية المستدامة اقتصادياً وبيئياً. وهناك عدد قليل من البلدان اليوم في وضع يسمح لها بوضع استراتيجية في مجال السلع الأساسية؛ وينبغي أن تجسد قضايا السلع الأساسية بوضوح في استراتيجيات الحد من الفقر. ونحث الجهات المانحة الدولية على دعم الأونكتاد وغيره من المنظمات المختصة في وضع برامج وأنشطة لبناء القدرات في هذا المجال.

٦- المسؤولية الاجتماعية للشركات

١٥- إننا نعتز مع التقدير بأن العديد من الشركات الخاصة تظهر اهتماماً متزايداً بتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات في معاملاتها على الصعيد العالمي، تمشيًا مع المعايير والاتفاقات الدولية. وفي ضوء ما سلف، فإننا نحث آحاد الشركات على زيادة جهودها الرامية إلى مراعاة الشواغل المتعلقة بالتنمية المستدامة لقطاع السلع الأساسية، وتوزيع فوائد الأنشطة المتعلقة بالسلع الأساسية على شرائح السكان المحرومة، وإنشاء علاقات إيجابية مع سائر القطاعات الاقتصادية في التزاماتها في مجال المسؤولية الاجتماعية. ونرى أن من المهم أن يعلو التفكير الطويل الأجل لدى الشركات التوجه القصير الأجل.

٧- تدابير معالجة العرض المفرط

١٦- من الضروري بذل جهود متسقة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب في مستوى تكون فيه الأسعار مجزية بما يكفي للمنتج العادي، وذلك فيما يتعلق بالسلع الأساسية التي تواجه وضعاً من العرض المفرط الهيكلي. وفي هذا الصدد، يمكن توخي إجراءات على مستوى كل من الطلب والعرض. وفي ضوء ذلك، فإننا نشدد على المنافع الكبيرة المحتملة لتسريع عملية تحرير التجارة فيما بين البلدان النامية. وربما أمكن أن تشمل التدابير الرامية إلى توسيع نطاق الطلب تحسين نوعية الإمدادات وكذا تحديد الاستعمالات النهائية. وفيما يتعلق بجانب العرض، يتمثل الهدف الرئيسي في التنوع ليشمل أنشطة منتجة أخرى تدر عائدات أكبر. كما ينبغي دعم البحث والتطوير في مجال الاستعمالات النهائية للسلع الأساسية. وتم التشديد على تعزيز موارد "الحساب الثاني في الصندوق المشترك للسلع الأساسية" للاستمرار في توفير الدعم للبلدان النامية في تلك المجالات.

١٧- غير أنه في الأجل القصير، ربما كان من الضروري اتخاذ تدابير ترمي إلى خفض المنتجات المطروحة في السوق. وربما شملت تلك التدابير، في الحالات المناسبة أو الممكنة، ترتيبات بين المنتجين والمستهلكين، وتدابير مشتركة يتخذها المنتجون فقط، وتدابير على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، نقر بمشكلة "المنتفع بالبحان" والصعوبات التنفيذية في خطط إدارة العرض. وقد شجعت البلدان المنتجة التي تواجه وضعاً من العرض المفرط على اتخاذ تدابير وطنية - ومثال ذلك لجوء ماليزيا إلى فرض خراج على زيت النخيل عند غلاء الأسعار، واستعماله عند انخفاض الأسعار لدعم استخدام زيت النخيل في استعمالات غير تقليدية، أي في توليد الطاقة الكهربائية - واتخاذ تدابير بالتعاون مع بلدان أخرى تستطيع إخراجها من أزمتها. وربما أمكن اقتراح تنظيم اجتماعات لبحث الخبرات المكتسبة في هذا المجال على المؤسسات المعنية. وينبغي أن توافق البلدان التي ليست أطرافاً في تلك الترتيبات على تطبيق تفسير مناسب للمادة الحادية عشرة والمادة العشرين والمادة السادسة والثلاثين من اتفاق الغات، وكذا المواد الأخرى ذات الصلة بالموضوع من اتفاقيتي الغات ومنظمة التجارة العالمية، والعدول

عن استعمال بعض التدابير في مجال سياسة المنافسة ضد تلك الترتيبات. وينبغي أن تتخلى البلدان المتقدمة عن إعانات الدعم، حيثما كان ذلك ممكناً، مساهمة منها في خفض العرض المفرط.

٨- بناء القدرات لتحسين الإمكانات التوريدية والدخول إلى الأسواق

١٨- لا تملك العديد من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية القدرة على الاستفادة من الفرص التي تتيحها الأسواق. وينبغي أن يشكل دعم تعزيز القدرة التوريدية في قطاع السلع الأساسية جزءاً لا يتجزأ من المساعدة الدولية المقدمة إلى البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وينبغي أن يشمل ذلك الدعم على مستوى السياسات لرسم وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وتدابير التنمية والتنويع القائمين على السلع الأساسية، وتحسين قدرات البحث والتطوير المحلية، فضلاً عن دعم تنظيم صغار المنتجين لتحقيق اندماج أفضل في سلاسل العرض الدولية. ومن المهم تشجيع وتدعيم تنظيم صغار منتجي السلع الأساسية ومصدقها وتجارها بغية تعزيز قدراتهم على استيعاب التكنولوجيا وتسويق منتجاتهم. ونشدد على أهمية المساعدة الرامية إلى تمكين صغار المنتجين من الوفاء بمتطلبات النوعية والتعقب، وكذا مقتضيات السوق المتجسدة في مواصفات الشركات المستوردة.

١٩- ونُسلّم بأن لبناء القدرات جوانب مختلفة عديدة وأن للكيانات المختلفة مثل المنظمات الدولية، والشركات الخاصة ولا سيما الشركات عبر الوطنية، ورابطات الأعمال التجارية، والمنظمات غير الحكومية، وحكومات البلدان المتقدمة والنامية تصوراتها وكفاءاتها الخاصة بها. ونرى أن لاتباع نهج كلي يتسم بالاتساق والتكامل ويقوم على روح الشراكة بين جميع الجهات المعنية حظاً أوفر في تحقيق أثر إيجابي من اتباع نهج مجزأ. وندعو إلى تكليف منظمة كالأونكتاد بمهمة عقد اجتماع تحضره مختلف الكيانات المذكورة أعلاه لبحث احتياجات البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية في مجال بناء القدرات وتصميم برنامج متماسك ومتكامل لبناء القدرات ومتابعة تنفيذه، وضمان تقسيم العمل والالتزامات. ويستدعي تنفيذ هذا البرنامج "في الميدان" اتخاذ ترتيبات على مستوى البلدان، ويمكن أن تتولى قيادة هذا التنفيذ منظمات دولية لها حضور في تلك البلدان. وندعو المنظمات المانحة إلى دعم أنشطة بناء القدرات هذه مالياً.

٩- بناء المؤسسات

٢٠- إن ضعف المؤسسات والأطر القانونية والتنظيمية (مثل سندات ملكية الأراضي، والمشاكل المتعلقة بحقوق الملكية، ولوائح التصدير، وقواعد الإفلاس) لا تُصعّب على المزارعين وغيرهم من المنتجين والمصنعين والتجار في البلدان النامية الاستفادة من فرص التنويع فحسب وإنما تمنعهم أيضاً، إن أضفنا عبء التكاليف وضعف المركز التفاوضي، من الاستحواذ على حصة أكبر في سلسلة القيمة المضافة. والنساء هن الأشد تضرراً بمواطن الضعف في هذه المجالات مقرونة بما يمارس ضدهن من تحيّز. وتؤدي مواطن الضعف هذه أيضاً، بوجه عام، إلى تعريض

المنتجين تعريضاً مباشراً لتقلب الأسعار في الأسواق العالمية وتعوق حصولهم على التمويل. ولا بد من سد الثغرات في المؤسسات والقدرات التي باتت الآن واضحة في بلدان عديدة. وينبغي للمانحين على ضوء ذلك أن يزيدوا دعمهم للمؤسسات الرئيسية المساندة للتجارة، ولا سيما وكالات التفتيش وإصدار الشهادات، وهيئات ترويج الصادرات، وشركات التأمين، ومؤسسات التمويل الزراعي، وتبادل السلع الأساسية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

١٠ - مخططات التجارة التفضيلية والتجارة فيما بين بلدان الجنوب

٢١ - في بعض الحالات يمكن أن تؤدي مخططات التجارة التفضيلية دوراً في تثبيت وضمان دخل منتجي السلع الأساسية الفقراء، مما يمهّد السبيل أمام ما يعقب ذلك من تنمية وتنويع. كما يمكن لمخططات التكامل الإقليمي وتخريب التجارة فيما بين البلدان النامية أن تؤدي دوراً في زيادة الإيرادات من قطاع السلع الأساسية. ويمكن لإجراء مزيد من البحوث أن يعود بالفائدة على استخدام هذه المخططات وأن يعزز أثرها.

١١ - المعلومات والتحليلات

٢٢ - نعترف بأن حكومات البلدان النامية وشركاتها ومزارعيها يفتقرون إلى سبل الاطلاع على المعلومات والتحليلات الآنية والشاملة والدقيقة والسهلة الاستعمال، وإلى القدرة على استعمالها في اتخاذ القرارات على مستوى الحكومات والشركات والمزارع. ولا بد من توفير معلومات استراتيجية وتنظيمية أفضل على المستوى الدولي لتحسين اتخاذ القرارات (بما في ذلك الاعتراف بالاتجاهات والخسائر في الدخل الحقيقي الناجمة عن تراجع معدلات التبادل التجاري) وعلى المستوى المحلي لتزويد المزارعين بما يحتاجون إليه من معلومات بالزمن الحقيقي إن أمكن. وفيما يخص الجانب الأول، نلاحظ بكثير من القلق تناقص الموارد المخصصة لتحليل قضايا السلع الأساسية في بعض الوكالات الدولية. ويشكل هذا الأمر عائقاً كبيراً أمام تحديد واغتنام فرص الوصول إلى الأسواق وتنويع المنتجات. ومن شأن تحسين تدفق معلومات البلدان النامية أن يساعد الحكومات في اتخاذ قرارات أفضل على صعيد السياسات وهو أيضاً شرط لا بد منه لتلافي اتخاذ قرارات خاطئة في مجال الاستثمار يمكن أن تلحق خسائر بالمستثمرين الجدد وأن تؤدي إلى حالات من العرض المفرط. وندعو إلى تعزيز قدرة الأونكتاد وغيره من المنظمات الدولية المختصة على النشر المنتظم للمعلومات والتحليلات المتخصصة التي تشمل طائفة واسعة من السلع الأساسية وقضاياها، وإلى إنشاء شبكات تسهم في تعزيز شفافية الأسواق، وإيجاد أدوات تعاونية تيسر استعمال هذه المعلومات ولا سيما من قبل المنتجين.

١٢ - تبادل التجارب في سياسات السلع الأساسية

٢٣ - نخطط علماً بما خاضته البلدان النامية من تجارب مثيرة للاهتمام في إيجاد نهج مبتكرة لتعزيز قطاع السلع الأساسية لديها والتصدي للجوانب السلبية (مثل تقلب الأسعار). وينبغي زيادة تبادل التجارب بشأن خيارات

السياسات المتصلة بالسلع الأساسية وتوسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ونحث الأونكتاد على إنشاء محفل مناسب لهذا الغرض.

١٣ - إدارة شؤون الضرائب واستعمال الإيرادات

٢٤ - يوجد في كثير من البلدان، وبخاصة البلدان التي تستمد إيراداتها من استغلال مختلف أنواع الوقود والمعادن وغيرها من الموارد الطبيعية، مجال واسع لتحسين إدارة شؤون الضرائب واستعمال الإيرادات على نحو يفضي إلى زيادة إسهام قطاع السلع الأساسية في تخفيف وطأة الفقر. وينبغي أن يصبح هذا الموضوع من الآن فصاعداً جزءاً من نقاش السياسات بين حكومات هذه البلدان والمؤسسات المالية الدولية/مجتمع المانحين، على أن يكون التركيز منصّباً على تعبئة موارد كبيرة من أجل بناء المؤسسات في مجال تنظيم الشؤون الضريبية في إطار إداري قوي. ويجب أن تصبح المخاطر الضريبية المتصلة بالسلع الأساسية (على صعيدي الكميات والأسعار) وسبباً لإدارة هذه المخاطر جزءاً من جدول أعمال نقاش السياسات هذا حالاً. وينبغي للمنظمات المختصة كالأونكتاد أن تبذل المزيد لإذكاء الوعي بهذه القضايا والإمكانات.

١٤ - إدارة المخاطر

٢٥ - يتحمل المنتجون اليوم، بصفة مباشرة، جانباً كبيراً من عبء تقلب أسعار السلع الأساسية (مع ما يخلفه ذلك من عواقب وخيمة على أشدهم فقراً). ويتحمل الآثار السلبية أيضاً المصنعون والتجار والمستهلكون في البلدان النامية. والمنتجون بوجه خاص هم الذين سيستفيدون من تحسين إدارة المخاطر المرتبطة بالأسعار، وذلك بزيادة احتمالات عدم تقاضيهم سعراً لمنتجاتهم يقل عن حد معين. وتوجد في السوق أدوات توفر هذا الأمان لعدد من السلع الأساسية ولكنها ليست دواءً لكل داء وتقتضي شروطاً مناسبة لاستعمالها.

٢٦ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يؤدي دوراً استباقياً أكبر في هذا المجال. ونرى أنه لا ينبغي التلکؤ كثيراً في جعل الجهود الرامية إلى إيجاد القدرة على إدارة تقلبات أسعار السلع الأساسية جزءاً من جميع خطط التنمية الريفية، إلى جانب مختلف الجهود الخاصة بتخطيط المساعدة الإنمائية وتحديد أولوياتها (ولا سيما "استراتيجيات الحد من الفقر" التي وضعت بإشراف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، و"الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً" الذي أنشئ في سياق منظمة التجارة العالمية). وينبغي للمؤسسات المانحة أن تقدم مزيداً من الدعم لتنفيذ البرامج في هذا المجال.

جيم- توصيات طويلة الأجل

١٥- الصندوق الدولي لتنويع الصادرات

٢٧- إن ما تحتاج إليه البلدان، في نهاية المطاف، من أجل تخفيض مستوى الفقر تخفيضاً كبيراً، هو اغتنام كامل الفرص السانحة لتنويع قدرتها الإنتاجية (داخل قطاع السلع الأساسية، بما في ذلك عن طريق إضافة القيمة، وخارج هذا القطاع). ووصول البلدان إلى الأسواق شرط ضروري ولكنه ليس كافياً، ذلك أنها تحتاج إلى جانب ذلك إلى إيجاد قدرة توريدية جديدة. ويمكن الاستفادة في هذا الصدد من التوصيات المذكورة أعلاه. بيد أن مقدرة البلدان على التحرر من الاعتماد المفرط على عدد قليل من السلع الأساسية يمكن تعزيزها كثيراً إذا ما أُتيحت لهذه البلدان، نظير ما تبذله من جهود، أن تستفيد من "صندوق دولي لتنويع الصادرات". ويمكن ربط هذا الصندوق بمؤسسة قائمة مثل الصندوق المشترك للسلع الأساسية.

٢٨- وسيركز هذا الصندوق جهوده على تطوير قدرات القطاع الخاص. وبالإضافة إلى تعزيز بناء المؤسسات وغير ذلك من الأنشطة ذات الصلة المذكورة آنفاً، سيتيح الصندوق إنشاء رابطات قوية للمنتجين تضطلع فيها النساء اللاتي يمثلن غالبية المنتجين بدور مناسب؛ وتطوير الهياكل الأساسية؛ وحفز الاستثمارات (عن طريق جملة أمور منها توفير رأس مال المجازفة أو التعويض المؤقت عن بعض مواطن الضعف في الهياكل الأساسية).

٢٩- ونحث المجتمع الدولي على إلقاء نظرة جديدة على هذا الصندوق، وخاصة على بحث سبيل جديد لتمويله. ولهذا ما يبرره نظراً إلى التراجع الطويل الأجل في معدلات التبادل التجاري لصادرات السلع الأساسية من البلدان النامية، ما يعني نقلاً حقيقياً في الموارد إلى البلدان المستهلكة.

دال- طلبات ختامية

٣٠- لئن كان مهماً في نظرنا أن تولي الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي قضايا السلع الأساسية أولوية بالتماشي مع التوصيات الآنفة الذكر، فإننا نرى أن هناك مجالات معينة تستطيع فيها الأمم المتحدة نفسها، ولا سيما الأونكتاد، أن تقطع خطوات كبيرة. وفي هذا الصدد، نود إحالة الطلبات التالية:

- أن يعمم الأمين العام للأمم المتحدة استنتاجاتنا على مؤسسات الأمم المتحدة المختصة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعلى المؤسسات المالية الدولية والمانحين الثنائيين، داعياً إياها، على ضوء الأهداف الإنمائية للألفية وأهمية السلع الأساسية لمعظم الفقراء في العالم، إلى رفع مستوى الأولوية التي تمنحها لقضايا السلع الأساسية، ومُبلغاً إياها أنه سيتصل بها مجدداً بعد سنة تمهيداً

لرفع تقرير إلى الجمعية العامة عن الكيفية التي طوعت بها سياساتها وبرامجها للوفاء باحتياجات قطاع السلع الأساسية.

- أن يستحضر الأونكتاد إمكانات إنشاء شراكة جديدة بين الحكومات ودوائر الأعمال الخاصة ورابطات المنتجين والتجار والمجتمع المدني والمنظمات المدنية في مجال السلع الأساسية، وأن يبين شكل هذه الشراكة وطرائقها ويعرض خطوات ملموسة لتنفيذها في مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر الذي سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٤.
- أن يتصل الأمين العام للأونكتاد برئيسي المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي ليعبر لهما عن أهمية إنشاء نظام للتمويل التعويضي يعمل بصورة سليمة وليدعوهما إلى العمل مع الأونكتاد على تصميم نظام يفي بالمعايير التي حددناها أعلاه.
- أن تعهد الجمعية العامة إلى منظمة مختصة بالمسؤولية عن إجراء مناقشات مفتوحة وشفافة مع جميع الجهات المعنية بشأن إنشاء صندوق دولي جديد لتنويع الصادرات بالتماشي مع ما ورد أعلاه.

ثانياً - ملخص المناقشات

معلومات أساسية

٣١- وافقت الشخصيات البارزة على أنه لا يمكن المبالغة في خطورة المشكلات المرتبطة بتقلب أسعار السلع الأساسية وتدهور معدلات التبادل التجاري، وتأثير ذلك على جهود التنمية في البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية محسوس على كل من مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي، مما يزيد من ضعف هذه البلدان، ويقوض جهودها لمكافحة الفقر.

٣٢- ولاحظت الشخصيات البارزة أنه إذا استبعد مصدرو النفط والسلع المصنعة الرئيسيون، فإن معدلات التبادل التجاري في البلدان النامية قد هبطت بأكثر من ٢٠ في المائة منذ عام ١٩٨٠. وكانت نسبة الهبوط أكثر من ٢٥ في المائة في البلدان الأفريقية التي تشمل معظم المجموعة التي تعتمد على السلع الأساسية، وعدم الاستقرار هو السمة الهامة الأخرى لأسعار السلع الأساسية، فقد كان متوسط الانحراف الشهري عن المعدل ١٠ في المائة لكثير من السلع الأساسية ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية. وتتأثر متغيرات الاقتصاد الكلي مثل المدخرات وتراكم رأس المال وميزان المدفوعات وأسعار الصرف والمالية العامة، وبالطبع العمالة ومعدلات النمو، تأثيراً كبيراً بأسعار السلع الأساسية وانعكاسها في إيرادات التصدير في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية. ولهذه العوامل السلبية أثر طويل الأجل على آفاق التنمية، وتؤدي إلى إدامة شراك الفقر التي يولدها الاعتماد على صادرات السلع الأساسية المنخفضة القيمة. كما أن للتأثير في الاتجاهات الأخرى أهميته الشديدة، فأعباء الدين الأجنبي الكبير وتخفيض قيمة العملة يخلق حوافز على زيادة الصادرات. وفي معظم البلدان النامية يمثل قطاع السلع الأساسية القطاع الأكثر استجابة لحافز من هذا النوع. والنتيجة التي لا مفر منها هي زيادة المعروضات في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى ضغط في اتجاه خفض الأسعار.

٣٣- وأكدت الشخصيات البارزة أن معالجة مشكلات قطاع السلع الأساسية عنصر حاسم في بلوغ أهداف التنمية في الألفية الثالثة المتعلقة بالحد من الفقر، وأن هذه المبادرة الجديدة من الجمعية العامة يمكن أن توفر دافعاً جديداً للبحث عن حلول لمشكلات السلع الأساسية في البلدان النامية، فقد نزعَت السلع الأساسية من المكان البارز الذي كانت تشغله منذ سنوات طويلة في جدول أعمال التنمية الدولية. واليوم تعود مسائل السلع الأساسية من جديد لتجذب اهتمام المجتمع الدولي، إلا أن مبادرات مثل أوراق استراتيجية الحد من الفقر لا تأخذ بعد في اعتبارها بدرجة كافية المسائل المرتبطة بقطاع السلع الأساسية.

٣٤- ومن المهم ألا يغيب عن بالنا آثار انخفاض أسعار السلع الأساسية من الناحية الإنسانية، وخاصة بالنسبة للقطاعات الأفقر والأضعف من السكان، ولا سيما فقراء الريف والمرأة. وفي هذا السياق ينبغي أن يكون الأمن

الغذائي وتأمين دخل الفقراء هدفاً مهماً. وينبغي أن تكون النقطة الأخلاقية لبدء المناقشة هي الاتفاق على إمكانية بلوغ أسعار سلع أساسية تكون مجزية للمنتجين وعادلة للمستهلكين. وينبغي منع الممارسات الاستغلالية التي تنشأ عن اختلال التوازن بين القوة السوقية للمنتجين الصغار والمشتريين الكبار.

اتجاهات الأسعار وتقلبها

٣٥- اتفق على أن من الصعب التعميم بالنسبة للأسباب الكامنة خلف انخفاض اتجاهات الأسعار وتقلبها، فالسلع الأساسية والبلدان مختلفة، وهناك مجموعات مختلفة من العوامل تؤثر على تطورات الأسعار، كما أن تقلبات أسعار الصرف تدخل مشكلات عند تقييم تطور أسعار السلع الأساسية في الأجل المتوسط والطويل. وبالنسبة لتقلب أسعار السلع الأساسية رئي أن من المهم أن يشمل أي تحليل عوامل مثل أثر المعونات ودور عمليات الأسواق النهائية.

٣٦- وهناك وضع عالمي من فائض العرض لعدد من السلع الأساسية، لأن الناتج زاد بمعدل أسرع من الطلب، واسهم هذا في انخفاض أسعارها. وكان من العوامل المهمة بالنسبة لبعض السلع الأساسية إعانات الإنتاج الكبيرة ولا سيما في البلدان الصناعية. وفي حالات أخرى قد يرجع فائض العرض العالمي لعدد من العوامل مثل تقرير عدة بلدان زيادة ناتجها في نفس الوقت؛ والمشورة المقدمة من الوكالات الدولية وبرامج المساعدة المالية، والإسقاطات المبالغ في التفاؤل للطلب والأسعار.

٣٧- ويمكن أن يعزى جزء من هبوط الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية في العقود الماضية إلى زيادات الإنتاجية التي تحققت في بعض السلع الأساسية في بعض البلدان. ويمكن عندئذ التساؤل عما إذا لم يكن المنتجون المعنيون أسوأ حالاً اليوم منهم منذ عقد مضى. وفي الوقت نفسه يبدو الوضع، لأن كثيراً من المنتجين لم يستطيعوا زيادة إنتاجيتهم - وغلاتهم ولا تنويع إنتاجهم كصورة من هبوط الدخول نتيجة فائض الإمدادات. وفضلاً عن ذلك يمكن ملاحظة اتجاه سلبي في شروط تبادل البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية، ومن الواضح أن منتجي السلع الأساسية لم ينجحوا في الاحتفاظ بمكاسب تحسينات الإنتاجية. ومن المهم كذلك إدراك أن زيادات الإنتاجية يمكن أن تتفاوت كثيراً في نفس القطاع، وكثيراً ما تستطيع العمليات الحديثة الكبيرة تحسين إنتاجيتها بمعدل أسرع من صغار المنتجين، كما يواجه كثير من المنتجين، وعلى سبيل المثال منتجي البلدان الجزرية الصغيرة، قيوداً خاصة على نمو الإنتاجية وتنويعها لأسباب مناخية وجغرافية وديمغرافية.

الإعانات والحواجز التجارية

٣٨- اتفق على أن إعانات التصدير وأشكال الدعم المحلي للمنتجات والصادرات الزراعية المشوهة للسوق في البلدان المتقدمة قد أسهمت إسهاماً كبيراً في زيادات الناتج وانخفاضات أسعار المنتجات المعرضة لمثل هذا الدعم،

وأثرت تأثيراً سلبياً على أنصبة البلدان النامية في أسواق هذه المنتجات. ويمكن أن تؤدي الإزالة التدريجية لمثل أشكال الدعم هذه إلى إزالة آثار ضارة رئيسية بدخل البلدان النامية وآفاق نموها، وتعزز كثيراً فرص تصدير البلدان النامية. والتعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة على المنتجات الزراعية، وخاصة الأكثر تجهيزاً، تعريفات مرتفعة، وتمثل تدابير تجارية أخرى عقبات كبيرة أمام دخول صادرات السلع الأساسية للبلدان النامية إلى الأسواق. كما لوحظ أن إلغاء الحواجز التجارية فيما بين البلدان النامية قد تكون له آثار مفيدة كبيرة من بينها تنشيط تنمية أسواق جديدة، وبالتالي تحسين تنوع الأسواق.

التعاون الدولي بشأن السلع الأساسية

٣٩- سلم عموماً بأن التعاون الدولي بين المنتجين والمستهلكين بشأن مسائل السلع الأساسية يمكن أن يتيح أفضل فرصة للتعامل مع مشكلات السلع الأساسية إذا كانت الظروف السياسية والتقنية مواتية. غير أن هذه الشروط المسبقة، وخاصة الإجراءات التقليدية لتثبيت أسعار السلع الأساسية، ليست موجودة دائماً. واقترح، في غياب التعاون بين المنتجين والمستهلكين، أن يتعاون المنتجون فيما بينهم لتقريب العرض من الطلب. وانقسمت الآراء حول احتمالات نجاح إجراءات تحديد الإمدادات على أساس التعاون بين المنتجين وحدهم، وإن لوحظ أن هناك أمثلة لتعاون ناجح، مثل التعاون بشأن المطاط الطبيعي بين إندونيسيا وماليزيا وتايلند. وناقش الاجتماع كذلك خيار الإجراءات على المستوى الوطني للحد من الإمدادات أثناء فترة فائض إمدادات، واستمع إلى بعض حالات مثل هذه التدابير على المستوى الوطني التي حققت نتائج مفيدة. كما لوحظ أن أنجع علاج لفائض العرض وانكماش الأسعار في بعض الحالات هو تنمية استخدامات نهائية جديدة بدلاً من الحد من الإنتاج.

التنمية والتنوع القائمان على السلع الأساسية

٤٠- كان مكان المنتجين الأولين في سلسلة القيمة مسألة هامة جديدة بالبحث في حالة التنمية والتنوع القائمين على السلع الأساسية، فتحسين القدرة على المنافسة والتنوع الناجح طريقان رئيسيان لتعزيز هذا المكان بحيث تحتفظ البلدان بجزء أكبر من القيمة المضافة. واتفق عموماً على أن التنوع الرأسي والأفقي والجغرافي جزء لا يتجزأ من عملية التنمية في البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، وأن عدداً قليلاً من البلدان فحسب هو الذي نجح في إقامة التنمية الاقتصادية على قطاع السلع الأساسية، وبوجه خاص تصدير السلع الأساسية الأولية وحدها. وسيسهم تحسين ثبات الأسعار في تسهيل عملية التنوع. وأكد كذلك أن التنوع ينبغي أن يكون في النهاية ثمرة قرار يتخذ على مستوى المنتجين الأفراد، وأن سياسات التنوع ينبغي أن تمكنهم من اتخاذ خيارات مستنيرة، وينبغي أن يأخذ دعم التنوع في اعتباره، سواء من جانب الحكومات أو الوكالات الدولية كلا من ظروف السوق الراهنة والمرتقبة، وأن يتفادى خطر تزييف التكوين. وينبغي ألا تقوم توصيات التنوع على أساس المزايا النسبية الساكنة وإنما على اعتبارات دينامية. إلا أن التنوع ليس غاية في ذاته، وإنما هو عنصراً من عناصر استراتيجيات التنمية.

وينبغي ألا ينوع منتجو السلع الأساسية القادرون على المنافسة بطريقة تخرجهم من إنتاج السلع الأساسية لجرد تشوهات في السوق كتلك التي تسببها الإعانات.

٤١ - ويمكن للمساعدة المالية والتقنية الدولية أن تسهل تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات التنوع. واعترف بالدور الهام للصندوق المشترك للسلع الأساسية في تمويل مشاريع التنمية من خلال حسابه الثاني وأكدت ضرورة تعزيز قدرته التمويلية.

٤٢ - كما سلمت الشخصيات البارزة بأن الوصول إلى المعلومات الموثوقة عن أسواق السلع الأساسية كثيراً ما يكون مشكلة كبيرة أمام منتجي البلدان النامية، وأن الاتساق في الحصول على معلومات يمثل مشكلة كبيرة.

٤٣ - وفي سياق التنمية القائمة على السلع الأساسية والتنوع أكدت أهمية الإدارة المالية القوية، ولوحظ أن تقلب إيرادات التصدير ودخل الحكومة يمكن أن تكون له آثار سلبية على نوعية إدارة المصروفات العامة. وينبغي أن يستثمر الدخل من صادرات السلع الأساسية في رأس المال البشري لتحسين آفاق التنمية المستدامة. ولوحظ أن التكاليف والمنافع البيئية لإنتاج السلع الأساسية ينبغي أن تعتبر بدورها عناصر هامة في رسم السياسات، وفضلاً عن ذلك فمن المهم تشجيع نشر أمثلة السياسات الناجحة بين البلدان النامية.

السياسات والتدابير الموصى بها

٤٤ - ناقشت الشخصيات البارزة أنواعاً مختلفة من التوصيات الممكنة لمعالجة مشكلات قطاع السلع الأساسية. ويعرض الجزء الثاني من هذا التقرير توصياتهم.

٤٥ - ففيما يتعلق بتدابير معالجة هبوط الأسعار وتقلبها وضرورة تنوع وتعزيز إسهام قطاع السلع الأساسية في التنمية. وافقت الشخصيات البارزة على أن من المفيد تقسيم الإجراءات الممكنة إلى ثلاث فئات: إجراءات ينبغي أن تتخذ على الفور، وفي الأجل المتوسط، وفي الأجل الطويل. واعترف بأن الإجراءات في مختلف المنظورات النهائية ستكون متكاملة في كثير من المجالات، فبعض السلع الأساسية - وخاصة البن والقطن - تطرح مشكلات تحتاج إلى حلول عاجلة، وفي بعضها الآخر، مثل السلع الأساسية المعدنية تكون الحلول المتوسطة والطويلة الأجل أكثر أهمية. وقيل إن الإجراءات ينبغي أن تستهدف السلع الأساسية التي تمر بأزمة، والتي تكون آثارها أهم بالنسبة للبلدان والسكان المتضررين. كما أن هناك اختلافاً بين البلدان فيما يتعلق بالمشكلات، وكثيراً ما تكون نتيجة الاختلاف في الحجم والقدرة المؤسسية، ولهذا لوحظ أنه لا توجد حلول يمكن أن تلائم كل الحالات.

٤٦ - وأشار مراراً إلى استصواب اتخاذ تدابير لتعويض النقص في إيرادات التصدير. وسلم بأن النظم السابقة والحالية عانت من الإفراط في المشروطة. ومن الحجج التي قدمت في هذا السياق أن النظم القائمة على التأمين ضد

المهبط قد يكون نَحْجاً أفضل من نُظْم التعويض المسبق. ويمكن أن تدعم هذه النظم بأدوات تستند إلى السوق مثل خيارات الحد من التكلفة. كما أُشير في هذا الصدد إلى تدابير بناء القدرات ونُظْم إدارة المحاصيل.

٤٧- وقد أدى إلغاء مجالس التسويق وغيرها من الهياكل الداعمة في كثير من البلدان إلى اختفاء تشوهات بعض الخدمات الحاسمة مثل توفير المعلومات وخدمات الائتمان والإرشاد. كما أنه أضعف القوة التفاوضية لمنتجي البلدان النامية. وينبغي ملء الفراغ المؤسسي الناشئ عن ذلك، وفي هذا الصدد ينبغي للحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الحكومية الدولية أن تلعب أدواراً منفصلة لكنها متكاملة يدعم بعضها بعضاً. واجتذاب المستثمرين والاستثمار في الأبحاث والتنمية عناصر هامة للتنمية القائمة على السلع الأساسية واستراتيجيات التنوع.

٤٨- وأثار مفهوم صناديق التنوع اهتماماً كبيراً. ونوقشت الوسائل الممكنة لتمويل هذه الصناديق. وسلم بأن فرض ضرائب محددة لهذا الغرض ليس خياراً واقعياً. كما أعرب عن القلق لأن صناديق مساعدات التنمية الرسمية القائمة قد تنحرف عن أغراضها. ويمكن أن تبذل الجهود لتقريب البلدان النامية من أهداف مونتيري. واقترح كأساس لتوزيع عبء التمويل بين البلدان المانحة استخدام نصيبها في واردات البلدان المتقدمة من السلع الأساسية من البلدان النامية المتأثرة، وأُشير إلى عدد من خيارات تمويل التنوع التي ستناقش في منظمة البن الدولية، بما في ذلك إمكانية فرض رسم على تجارة البن.

٤٩- واتفق على أن الصورة المثلى هي اتخاذ تدابير للحد من العرض بالتعاون بين المنتجين والمستهلكين. غير أنه إذا لم يكن هذا ممكناً فإن على المنتجين أن يتفقوا على الأساليب فيما بينهم. وسيسهل من هذا استعداد المستهلكين للامتناع عن أي إجراءات لعرقلة هذه الخطط. وإذا لم تكن الإجراءات المنسقة بين المنتجين ممكنة فينبغي تنفيذ تخفيض الإنتاج و/أو التصدير على أساس البلدان المفردة.

٥٠- ونوقشت العلاقة بين المديونية والاعتماد على السلع الأساسية ولوحظ أن هبوط إيرادات التصدير نتيجة تقلب أسعار السلع الأساسية ينبغي أن يدرج بين معايير تخفيف الدين. وأُشير في هذا الصدد إلى أمثلة تاريخية على ربط الدين بأسعار السلع الأساسية عن طريق إصدار سندات ترتبط بأسعار السلع الأساسية.

مرفق

قائمة المشاركين

الدكتور عبد الله بن محمد طاهر
أمين عام وزارة الصناعات الأولية
كوالا لمبور

السيد توني أديسون
نائب رئيس المعهد العالمي لبحوث اقتصاد التنمية
هلسنكي

السيدة سيلفيا بورين
المدير التنفيذي لنوفيب أوكسفام
أمستردام

البروفيسور فيليب شالمان
جامعة باريس دوفين
باريس

السيد بيير ديفرينيه
نائب المدير العام للتجارة في المفوضية الأوروبية
بروكسل

السيد غيتاشو غبري - ميدهن
مدير مشروع رئيسي، الصندوق المشترك للسلع الأساسية
أمستردام

السيد رومان غراينبرغ
أمانة الكومنولث
لندن

الدكتور عرفان الحق
مستشار السلع الأساسية،
مجموعة الأربعة والعشرين

السيد مارين كهور
شبكة العالم الثالث
كوالا لمبور

السيد جان - بيير لاندو
وزير مفوض - سفارة فرنسا
لندن

السيد بيتر برايك ليتماي
نائب رئيس والمدير التنفيذي
شركة نستلة (المساهمة)
فيفي

السيد فرانسيسكو أوريك
مستشار لجنة البن، الكونغرس البرازيلي

سعادة السيد ماندي سيدي
رئيس وزراء مالي السابق

البروفيسور كلايف توماس
معهد دراسات التنمية، جامعة غيانا
جورجتاون

البروفيسور روبرت واينر
رئيس قسم إدارة الأعمال الدولية بجامعة جورج واشنطن
واشنطن دي. سي.
